الأنباء
الثلاثاء 9 فبراير 2016

رغم تراجع أسعار النفط والإيرادات

«الوطني»: الإنفاق الرأسمالي يحافظ على نمو قوي.. ويرتفع 9,9٪ سنوياً

2,5 مليار دينار عجز الـ 9 أشهر .. و4,3 مليارات دينار العجز بنهاية السنة المالية 2016/2015

ارتفعت الأجور والرواتب إلى 2,8 مليار دينار بـ 9٪ سنوياً

معدل الإنفاق الرأسمالي الأفضل خلال الـ 5 سنوات الماضية

908 ملايين دينار الإنفاق على المشاريع والصيانة وشراء الأراضي بنمو سنوي 8,6٪

53٪ ارتفاع إنفاق «الأشغال» على المشاريع بـ 335 مليون دينار

قال تقرير بنك الكويت الوطني إن البيانات المؤقتة للميزانية العامة للأشهر التسعة الأولى من السنة المالية 2016/2015 تشير إلى أن الإنفاق الحكومي حافظ على نموه وسط استمرار انخفاض أسعار النفط. وعلى الرغم من التراجع الذي خيم على الإنفاق بشكل عام، يستمر الإنفاق على الأجور والرواتب والإنفاق الرأسمالي في الارتفاع. ويلقي الإنفاق الرأسمالي الضوء على تسارع معدل تنفيذ المشاريع، وهو ما يستمر في دعم النمو الاقتصادي. في الوقت نفسه، تراجعت الإيرادات الحكومية بسبب هبوط أسعار النفط. ونتيجة لذلك، سجلت الحكومة عجزا بلغ 2,5 مليار دينار خلال الأشهر التسعة الأولى من السنة المالية. وفي تقديرنا أن السنة المالية 2016/2015 ستقفل على عجز بقيمة 4,3 مليارات دينار قبل تحويل مخصص صندوق احتياطي الأجيال القادمة، أو بنسبة 10,8٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

وأشار التقرير إلى استقرار الإنفاق الحكومي اعتبارا من شهر ديسمبر عند 9,2 مليارات دينار منذ بداية السنة المالية حتى تاريخه، وكان هذا الرقم أقل بنسبة 15٪ عن نفس الفترة العام الماضي ويشمل مدفوعات مؤجلة بقيمة 1,14 مليار دينار مستحقة لوزارة الكهرباء والماء والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية. ومع ذلك، يعد معدل الإنفاق البالغ 48٪ من ميزانية السنة المالية 2016/2015 أعلى بقليل من متوسط شهر ديسمبر لخمس سنوات الماضية والذي بلغ 44٪. وكانت قيمة الإنفاق الفعلي أعلى من ذلك إذ بلغت 13,9 مليار دينار وفقا لبيانات جديدة تنشرها وزارة المالية بناء على عمليات سحب فعلية أجريت من حسابات الحكومة لدى بنك الكويت المركزي. ويعزى هذا الفرق المحاسبي لتأخير بعض الوزارات في الإبلاغ عن المصروفات.

تطوير طريق الجهراء احد اكبر مشاريع التنمية المحلية (محمد هاشم)

وبين التقرير أن الإنفاق الجاري انخفض على الرغم من تسارع نمو الأجور والرواتب. ويعود التراجع في الإنفاق الحالي بنسبة 16٪ على أساس سنوي بشكل رئيسي إلى التراجع في تكلفة/سعر الوقود ودعم الكهرباء. وانخفضت المصروفات المختلفة والمدفوعات التحويلية (الباب الخامس) بنسبة 15٪ على أساس سنوي بسبب انخفاض تكلفة دعم الوقود. كما تراجع الإنفاق على البضائع والخدمات (الباب الثاني) بنسبة 51٪ على أساس سنوي نتيجة تراجع الإنفاق على الوقود المخصص للكهرباء والماء بنسبة 60٪ على أساس سنوي. في الوقت نفسه، ارتفعت الأجور والرواتب إلى 2,8 مليار دينار منذ بداية السنة المالية حتى تاريخه بنسبة 9٪ سنويا.

وقال التقرير إن الإنفاق الرأسمالي حافظ على نموه القوي إذ ارتفع بنسبة 9,9٪ على أساس سنوي. وهذا يعكس الالتزام بخطة التنمية الحكومية مع تسارع وتيرة ترسية وتنفيذ المشاريع مؤخرا. وقد بلغ الإنفاق الرأسمالي للسنة المالية 2016/2015 وحتى الآن 42٪ من ميزانية السنة ككل، افضل من متوسطه للسنوات الخمس الماضية البالغ 33٪، وهو ما يعكس تحسن التنفيذ. وبلغ الإنفاق على المشاريع والصيانة وشراء الأراضي (الباب الرابع) 908 ملايين دينار مسجلا ارتفاعا بنسبة 8,6٪ على أساس سنوي. ويستمر إنفاق وزارة الأشغال العامة في الارتفاع بنسبة 53٪ عن السنة الماضية ليصل إلى 335 مليون دينار، ويأتي ذلك تماشيا مع ارتفاع عدد المشاريع المرسية في عام 2015.

وبلغ إجمالي الإيرادات الحكومية 11,4 مليار دينار للأشهر التسعة، منخفضا بذلك بنسبة 46٪ على أساس سنوي. وتراجعت الإيرادات النفطية نتيجة لانخفاض سعر النفط. وبلغ متوسط سعر خام التصدير الكويتي 48 دولارا للبرميل خلال التسعة أشهر الأولى من السنة المالية 2016/2015 وبلغ 31 دولارا فقط في شهر ديسمبر. ومن المرجح أن تستمر أسعار النفط عند مستواها المنخفض خلال الأشهر المتبقية من السنة المالية، ونتوقع أن تبلغ إيرادات النفط 12,4 مليار دينار بنهاية السنة المالية، أي بانخفاض بنسبة 45٪ عن السنة المالية السابقة.

وذكر التقرير أن الإيرادات غير النفطية تراجعت إلى نصف قيمتها مقارنة بالسنة المالية السابقة لفترة التسعة أشهر الأولى، ويعزى ذلك بنسبة كبيرة إلى تأجيل دفع التعويضات من لجنة الأمم المتحدة للتعويضات. وقد نتج عن ذلك انخفاض الإيرادات والرسوم المتنوعة بنحو مليار دينار أو 93٪. وتزامن ذلك مع تراجعات في رسوم الخدمات التي انخفضت بنسبة 13٪، نتيجة تراجع الايرادات من خدمات الإسكان والكهرباء والماء. ومع ذلك، كان هناك تحسنات في جوانب أخرى، إذ ارتفعت إيرادات ضريبة الدخل بنسبة 42٪ على أساس سنوي على خلفية ارتفاع الإيرادات الضريبية على الشركات الأجنبية غير النفطية وارتفاع الإيرادات الضريبية على دخول الشركات.

الإنفاق الرأسمالي
(٪ من الميزانية للعام بأكمله)

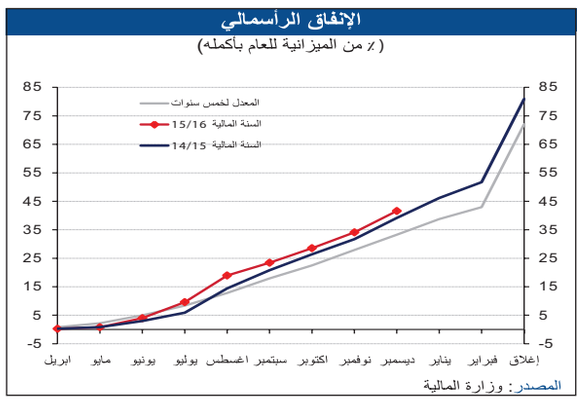

المصدر: وزارة المالية

الإيرادات النفطية الشهرية وأسعار النفط

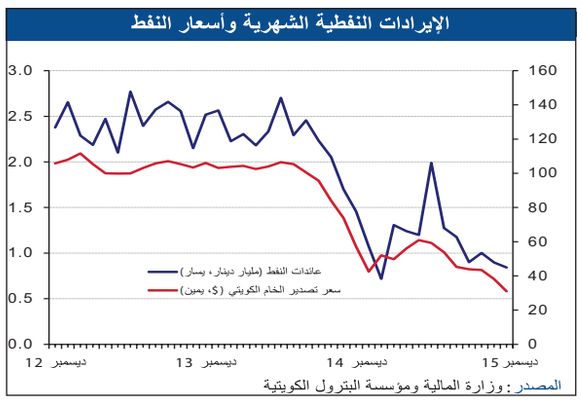

المصدر: وزارة المالية ومؤسسة البترول الكويتية

الميزانية
(٪ من الناتج المحلي الإجمالي)

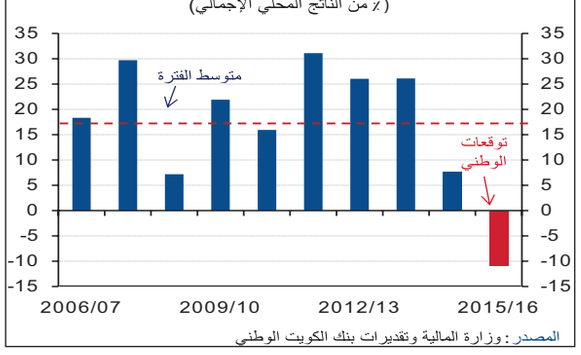

المصدر: وزارة المالية وتقديرات بنك الكويت الوطني

الإيرادات والمصروفات الحكومية

	النتائج الفعلية (الأشهر التسعة من السنة المالية)			الميزانية الفعلية لكامل العام (الأشهر التسعة من السنة المالية)	
	منذ تاريخه من السنة المالية 2015/2014	منذ تاريخه من السنة المالية 2016/2015		السنة المالية 2016/2015	المتوسط
	مليار دينار	مليار دينار	٪ التغير السنوي	٪	٪
الإيرادات الإجمالية	21.2	11.4	-46.3	93.2	145.4
الإيرادات النفطية	19.4	10.5	-45.8	97.8	148.4
الإيرادات غير النفطية	1.8	0.9	-52.2	59.1	120.5
المصروفات الحقيقية	-	13.9	-	-	-
المصروفات الإجمالية	10.6	9.2	-13.4	47.8	44.5
الرواتب والأجور	2.6	2.8	8.5	52.1	46.2
المستلزمات السلعية والخدمات	1.9	0.9	-50.9	35.9	44.1
وسائل النقل والمعدات والتجهيزات	0.1	0.1	18.6	26.0	18.2
المشاريع الانشائية والصيانة والاستملاكات العامة	0.8	0.9	8.6	43.7	35.7
المصروفات المختلفة والمدفوعات التحويلية[4]	5.2	4.4	-15.0	50.5	47.0
المصروفات غير المدرجة[5]	-	4.7	-	-	-
فائض الميزانية	-	-2.5	-	-	-
احتياطي الأجيال القادمة	-	1.1	-	-	-
الفائض بعد استقطاع احتياطي الأجيال القادمة	-	-3.6	-	-	-
ملاحظة:					
الانفاق الجاري	9.7	8.2	-16.0	48.8	44.4
الانفاق الرأسمالي	0.9	1.0	9.1	41.6	33.3
الانتاج النفطي (مليون برميل يوميا)	2.86	2.86	0.2	-	-
أسعار النفط (دولار للبرميل، خام التصدير الكويتي)	92	48	-47.8	-	-

المصدر: وزارة المالية و بنك الكويت الوطني، مؤسسة البترول الكويتية

خفض تكاليف الصيانة بـ 15٪ بالتزامن مع انخفاض النفط

«البترول الوطنية»: ننفق 200 مليون دولار على صيانة المصافي

محمد الشمري خلال ملتقى الصيانة

الشركة تنفذ مشاريع بـ 30 مليار دولار.. وقفزة نوعية في عمليات الصيانة المتطورة

أحمد مغربي

قال مدير الصيانة بمصفاة الشعيبة التابعة لشركة البترول الوطنية محمد الشمري ان الشركة تعمل على خفض تكاليف الصيانة بنسبة تتراوح ما بين 10 و15٪ في ظل انخفاض أسعار النفط والمردود على عمليات التكرير، لافتا إلى ضرورة ألا يؤثر ذلك على عمليات الأمن والسلامة المتبعة في الشركة والمصافي، موضحا ان «البترول الوطنية» تنفق سنويا نحو 200 مليون دولار لصيانة مصافيها الثلاث.

وأضاف الشمري على هامش اللقاء السنوي الثاني للصيانة الذي تنظمه شركة البترول الوطنية، ان هناك ضرورة للحد من الايقافات غير المجدولة في المصافي، مبينا ان اي اغلاق غير مجدول في المنشأة النفطية يحتاج على الاقل ما بين 5 الى 6 أيام للعودة الى العمل وهذه خسارة كبيرة جدا.

ولفت الشمري إلى ضرورة دخول «البترول الوطنية» عبر استراتيجية جديدة للصيانة خصوصا في ظل تنفيذ المشاريع الجديدة التي تصل كلفتها الى 30 مليار دولار، متوقعا ان تشكل المشاريع الجديدة قفزة نوعية في ادارة الصيانة لاستخدام احدث التكنولوجيا الموجودة في العالم ومنها نظم الصيانة المميكنة ونظم ادارة قطع الغيار وكلها توفر الوقت والجهد والمال.

وعن توظيف الكويتيين، قال لدينا سياسة توظيف بنسبة 25٪ للكويتيين في عقود المقاولين ونقوم بتدريبهم وتهيئتهم لأعمال الصيانة في المشاريع الجديدة. وأوضح الشمري ان من الثمار التي جنتها البترول الوطنية من التدريب للعناصر الكويتية هو قيام احد المهندسين باصلاح احد السخانات التي كانت توقفت عن العمل في مصفاة ميناء عبدالله وتم اصلاحه اثناء العمل ودون توقف، وايضا في الشعيبة حدث تسرب في احد الصمامات قامت الايدي الكويتية بإصلاحه دون توقف العمل.

وأشار إلى أن عمليات الصيانة مهمة جدا لضمان اعتماد المصافي وخصوصا في ظل ازمة النفط الحالية التي تتطلب تخفيض النفقات، مشيرا إلى أن المؤتمر فرصة لتحسين اداء المعدات والحد من التوقفات.

من جهته، قال مايكل ترنر المستشار المستقل والخبير في الصيانة والذي شغل سابقا مدير عام في شركة اوركس القطرية الانجليزية، ان التطوير للقدرات التكنولوجية والموارد البشرية اصبحت مهمة لمنع الإغلاقات غير المجدولة، مشيرا الى اسباب هذه الإغلاقات ومنها اسباب غير مباشرة وانخفاض في الأداء وأسباب مجهولة وتوقف احد القواطع وسقوطه.

وعدد ترنر العوامل التي يجب التركيز عليها في اعمال الصيانة وهي التواصل حول السلامة وأعمال التفتيش والاختبار ووضوح الاجراءات وان تكون موضوعة بشكل سلسل وسهل وممتع وإدارة الاخفاقات البشرية بكفاءة وإجراء تحقيق مفصل بالحوادث وضغوط العمل وطريقة توظيف هذه الضغوط واختيار المقاولين الأكفاء والثقافة التنظيمية والسلامة السلوكية والتعلم من الأخطاء والتحديث لدليل العمل بشكل يدوي والثقافة المؤسساتية والتغيرات التنظيمية والسرعة للتجاوب مع المتغيرات المستمرة ومنها التكنولوجية، مشيرا الى ان كل مؤسسة لا بد ان تعمل على هذه العوامل.

في مطار سعد العبدالله والذي احتضن المعرض الأول من نوعه في الكويت

«دايناميك افييشن» تطلق طائراتها الصغيرة الشبابية

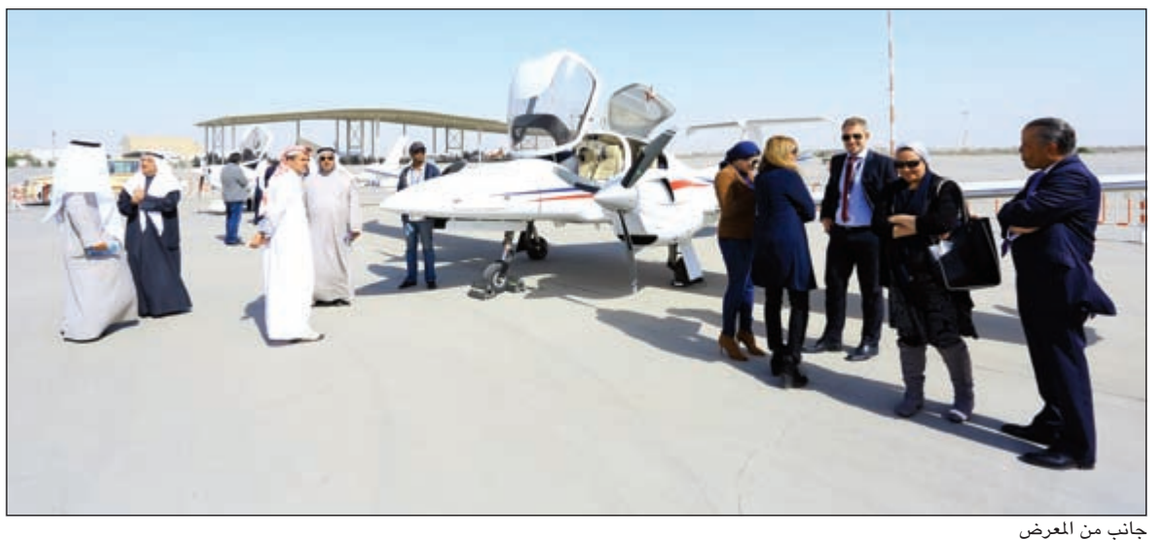
جانب من المعرض

الطائرات مناسبة لهواة الطيران والرحلات العائلية وعمليات الاستطلاع والمسح الميداني لوزارتي الداخلية والدفاع المدني

عبدالرحمن خالد

اقامت شركة «دايناميك افييشن» المعرض الأول للطائرات الصغيرة، والتي تعتبر الوكيل في الكويت للشركة المصنعة «دايموند» النمساوية، وذلك يوم أمس في مطار سعد العبدالله، كما ان الحدث يعد الأول من نوعه في الكويت، بحضور رسمي وشعبي لافت للمهتمين بعالم الطيران، ويمكن للعديد من شرائح المجتمع امتلاك تلك الطائرات التي طرحتها الشركة وقيادتها بسهولة كوسيلة سفر شخصية وعائلية متميزة.

شهد المعرض حضورا كثيفا من الشخصيات العسكرية والمدنية ورجال الأعمال والشباب، كما حضر مدير التسويق بالشركة النمساوية المصنعة للطائرات، حيث عقد مقابلات مع الشركات والأفراد الذين أبدوا رغبتهم في شراء طائرات من هذا النوع، وبعدما اطلعوا كذلك على تجارب بعض ملاك هذه الطائرات الذين حضروا المعرض ومنهم رجال أعمال من قطر والسعودية حرصوا على المشاركة بطائراتهم في المعرض، واطلعوا أيضا على الجديد الذي تقدمه الشركة النمساوية.

وبهذه المناسبة، قال مدير عام شركة «دايناميك افييشن» المنظمة للمعرض أحمد الباطني «ان المعرض استهدف عددا من الشرائح المختلفة في المجتمع الكويتي مثل رجال الأعمال والشركات والشباب هواة الطيران، إذ ضم طائرات تسع كل منها أربعة أشخاص ويتوافر منها أيضا طائرات تسع سبعة اشخاص، وهي طائرات في متناول الجميع من حيث الأسعار، وتلبي احتياجات رجال الأعمال الذين يسافرون بشكل متكرر إلى دول المنطقة أو اوروبا، والشيء نفسه بالنسبة للشركات حيث تسهل انتقال قياديي هذه الشركات والفنيين في وقت وجيز للمناطق النائية داخل البلاد وكذلك إلى البلاد المجاورة ومختلف الدول العربية والاوروبية، وهذه النماذج مناسبة أيضا للطيارين الذين يرغبون في امتلاك طائرة شخصية، ولهواة الطيران من الشباب ويمكن استخدامها في الرحلات العائلية، بالإضافة لإمكانية استخدامها من قبل وزارتي الدفاع والداخلية في عمليات الاستطلاع والمسح الميداني، وأيضا كليات ومعاهد الطيران في البلاد، فهي طائرات متعددة الاستخدامات وتلبي مختلف الاحتياجات، وتناسب السوق الكويتي نظرا لحب الشعب الكويتي للسفر في مختلف العطلات». وأضاف الباطني أن الطائرات التي ستباع من خلال المعرض ستحصل على ترخيص أميركي، مع توفير كبريات الشركات المتخصصة في مجال التأمين على الطائرات. وأشار إلى أن شركة «دايناميك افييشن» بالكويت ستقدم حزمة من الخدمات والامتيازات لعملائها مثل الصيانة وتدريب الشباب على قيادة تلك الطائرات، خصوصا أن اسعار تلك الطائرات ستجعلهم قادرين على شرائها، فهي لا تتجاوز اسعار السيارات الفارهة والرياضية المنتشرة في البلاد.

وأوضح أن هذا النوع من الطائرات سيوفر وسيلة مواصلات سهلة، خصوصا أن الحصول على ترخيص بقيادتها ليس بالأمر الصعب، إذ تسمح القوانين الكويتية برخص الطيران الخاصة ويمكن استخدام مطارات الدولة مقابل رسوم مالية معقولة، ومن ثم تعتبر هذه الطائرات مشروعا شبابيا بامتياز، وتكلفة وقودها رخيصة مقارنة بالطائرات ذات الحجم الكبير، كما أن وقودها متوافر في مختلف مطارات العالم.